التعليق الممجد

على

موطأ الإمام محمد

تأليف

الإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي

١٢٦٤ هـ - ١٣٠٤ هـ

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له

شعيب الأرنؤوط — محمد نعيم العرقسوسي

الجزء الأول

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّد الأوَّلين والآخرين محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيسرُّ **إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية** أن تقومَ بنشر كتاب «التعليق الممجد» للإمام أبي الحسنات اللكنوي، وإخراجه إخراجاً علمياً محرَّراً، وكان هذا الكتابُ قد طُبعَ في عهد المؤلف، وهو الذي أشرف على تصحيح تجارِب الطبع، ولكنَّ الإفادة من هذه الطبعة كانت شبهَ متعذِّرة، لأنَّ إخراجَه اتُّبِعَتْ فيه طريقةٌ غريبةٌ غيرُ مألوفة لا في المخطوطات ولا في المطبوعات، بحيث تعذَّرَ على طلبةِ العلم الربطُ بين أجزاء الكلام، وإدراكُ التسلسل فيه، وهذا ما جعلنا نستنسخُ الكتابَ وكأنَّه أصلٌ خطِّي، وربما كان نسخُه أشَقَّ على الناسخ من الأصول الخطية المعهودة.

الدافع إلى نشر الكتاب:

إنَّ **الثقافة الإسلامية** قد دَأبت في الآونة الأخيرة على نشر كُلِّ ما هو نافعٌ وماتع من كُتب التراث الإسلامي الذي خلفه لنَّا الأسلافُ من أهل العلم، وكانت تَـحْرِصُ ـ ولا تزالُ ـ على نشرِ ما لم يُنشَرْ، لتُقَدِّمَ كلَّ جديد إلى القراء الأكارم، وقلَّما كانت تلجأُ إلى طبعِ ما هو مطبوعٌ، إلا إذا كان من الأهمية بحيث يُحقِّقُ فائدةً عظيمةً للقراء، ومن هذا النوع كتابُ «التعليق الممجد» الذي نقوم بنشره، فإنّه قد اشتمل على فوائدَ عظيمةٍ، ومعلوماتٍ موثَّقة، وإجاباتٍ فاصلةٍ في القضايا الخلافية التي تعدَّدت الأقوالُ فيها.

وقد توالى على تأليف هذا الكتاب ثلاثةٌ من فحول العلماء الذين جمعوا بين الفقه والحديث، والرواية والدراية، فأوَّلُهم: الإمامُ مالكُ بن أنس إمام دار الهجرة ومحدِّثُها وفقيهُها، الذي أمضى شوطاً كبيراً من عُمره يَتتَّبعُ حديثَ رسول الله ﷺ يتحمَّلُه من الرواة الذين تلَّقوه من صحابة رسول الله ﷺ، وينتقي منه ما صحَّ وثَبَت، ويُدَوّنه في كتابه «الموطأ» الذي اشتهر في البلدان والأمصار، فأقبل عليه طلبةُ العلم من كل حَدَبٍ وصَوْبٍ، يسمعونَه منه، ويأخذونه عنه، ويقرؤونه على طلبة العلم في بلادهم التي جاؤوا منها، مما جعل كتابَه هذا ينتشرُ انتشاراً واسعاً، ويتحملُه عنه كبارُ الثقات من أهل العلم، وكان من هؤلاء ـ وهو ثاني من توالى على تأليف هذا الكتاب ـ محمدُ بنُ الحسن الشيباني، الإمام المجتهد المطلق، صاحبُ أبي حنيفة، أحدُ أئمة المذاهب المتبوعين، فرَحَلَ إلى مالكٍ من العراق، وبقي ثلاثة أعوام يأخذُ عنه «الموطأ» والأحكام الفقهية التي استنبطها مالكٌ ـ رحمه الله ـ من الأحاديث التي جاءت فيه، أي إنه ـ رحمه الله ـ أخذ عنه الحديث وفقهَ أهل المدينة، لأنَّ مالكاً كان قد استوعَبَ حديثَ أهل الحجاز، ومَهَرَ في فقه أهل المدينة، وقد أخذهُ عن كثيرٍ من أهل العلم، وفي طليعتهم الإمام المجتهد ربيعةُ بنُ أبي عبد الرحمن المعروفُ بربيعة الرأي، فكان مالكٌ هو المرجعَ في فقه أهل المدينة، والـمُعَوَّلَ عليه في بيانه، والاحتجاج له.

ثم إنَّ محمداً رحِمَه الله لما عاد إلى العراق شَرَعَ في تأليف «الموطأ» الذي أخذه عن الإمام مالك رحمه الله، فدوَّن فيه الأحاديثَ التي رواها عن مالك، والمسائل الفقهية التي كان يذكرها بإثر كلِّ حديث، وكان يبيِّنُ ـ رحمه الله ـ عقب كلَّ رأي لمالك موافقة أهل الرأي لهذه المسألة ومخالفتهم له، وعند المخالفة كان

يذكرُ مستنده من الحديث بالاعتماد على الروايات التي أخذها عن شيخه الإمام أبي حنيفة، وعن غيره من الأئمة، فكان هذا الكتابُ يضمُّ بين دفَّتيه الحديثَ النبوي الذي عليه الـمُعَوَّلُ في الأحكام، وفقهَ أهلِ المدينة وفقهَ أهل العراق، ويُعَدُّ هذا الكتابُ من المصادر الصحيحة المعتمدة التي تعرضُ فقهَ أهل المدينة وفقه أهل العراق بأمانةٍ وصدق.

ثم جاء أبو الحسنات اللكنوي، فتصدَّى لشرح هذا الكتاب، وبيَّن السببَ الذي حَمَلَه على اختيار رواية الإمام محمد بن الحسن وإيثارها على رواية يحيى الليثي المصمودي، فذكر وجهين:

أحدهما: أنَّ روايةَ يحيى الليثي قد شرحها جمعٌ من المتقدمين والمتأخرين، وروايةُ الإمام محمد لم يشرحها إلا العَدَدُ القليل.

والثاني: هو أرجحيةُ رواية الإمامِ محمد بن الحسن على رواية يحيى الليثي، لوجوهٍ فصَّلَها في المقدمة.

وقد راعى في هذا الشرح جملة أمور:

١ ـ تكرار بعض الفوائد في مواضعَ متعددة، حرصاً منه على إشاعةِ الفائدة.

٢ ـ التزامه بإيراد أقوال مذاهبِ الأئمة المتبوعين، مع الإشارة إلى أدلَّة كلِّ واحدٍ منها بقدر الضرورة، وترجيحِ بعضِها على بعض بحسب ما أدَّاه إليه اجتهادُه. وتتبدَّى روحُ الإنصاف عند المؤلِّف في مسائل الخلاف، فإنه رحمه الله كثيراً ما يُرجِّح ما استبانَ له صوابُه، ولو كان على خلاف مذهبه الذي ينتسبُ إليه.

وقد امتدح طريقتَه التي انتهجها في شرحه هذا، ووصفها بالـحُسْن، وقال: قل من يسلكُها في زماننا، وإلى الله المشتكى من عادات جُهَلاء بلادنا،

بل من صنيع كثيرٍ من فضلاء أعصارنا، حيث يظنُّ بعضهم أنّ المذهبَ الذي تمذهب به مُرجَّح في جميع الفروع، وأنّ كلَّ مسألةٍ منه بريئة عن الجروح، وبعضُهم يسعى في هدم بنيان المذاهب المشهورة، وينطقُ بكلماتِ التحقير في حقِّ الأئمة المتبوعة، وأبرأُ إلى الله من هؤلاء وهؤلاء، ضلَّ أحدهما بالتقليد الجامد، وثانيهما بالظنِّ الفاسد، والوهم الكاسد، يتنازعون فيما لا ينفعُهم بل يضُرُّهم، ويبحثون فيما لا يَعْنيهم، وينادي منادي كلٍّ منهما في حقِّ آخرهما بالتكفير والتضليل، والتفسيق والتجهيل، ومع ذلك يَحسَبون أنهم يحسنون ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩] ولعلمي هذه الاختلافاتُ الواقعةُ بين الأئمة في الفروع الفقهية، المأخوذةُ من اختلافات الصحابة والروايات النبوية، ليس فيها تفسيقٌ ولا تضليل، ومن نطقَ بذلك، فهو أحقُّ بالتضليل.

٣ ـ إسناد البلاغات والأحاديث المرسَلة وتقويةَ الموقوف بالمرفوع.

٤ ـ إكثاره من إيراد مذاهب الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم من الأئمة المجتهدين، ليبيِّن بذلك أنَّ الخلاف في المسائل الفقهية بدأ من الصحابة، ثم انتقل إلى مَنْ بعدهم من التابعين، ثم انتهى إلى الأئمة المجتهدين المتبوعين، وأنَّ الاختلاف ـ كما قال شيخُ الإسلام موفقُ الدين ابن قُدامة صاحب «المغني» ـ في الفروع رحمةٌ، والمختلفين فيه محمودون في اختلافهم، مثابُون في اجتهادهم، واختلافَهم رحمةٌ واسعةٌ، واتفاقهم حُجَّةٌ قاطعة.

ونحب أن نلفت نظرَ القُراء الأكارم هنا إلى أنّ اختلاف الأئمة المجتهدين المتبوعين في فَهْمِ نصوصِ الكتاب والسنة ظاهرة طبيعية في شريعة الإسلام، لأنّ عدداً غيرَ قليل من النصوص ظنيُّ الدلالة، وهذا الاختلافُ مما أقرته النصوص

الشرعية، فهو رحمةٌ وتوسعةٌ ومجالٌ للتنافس والإبداع، ولقد كان من أثره هذا التراثُ العظيم في العلوم والمعارف المختلفة التي تَـحْفِلُ بها المكتباتُ العامة في كلِّ العالم، ومن أراد التوسُّعَ في معرفة الأسباب التي أدَّت إلى وقوع الخلاف الممدوح، فليَرْجِعْ إلى كتب الأصول التي تكفَّلَتْ ببيان ذلك، وفصَّلت القول فيه.

وأما الاستشهادُ ببعض الآيات التي تَذُمُّ الخلاف، وتنهى عنه، وتُحَذِّرُ منه، على حرمةِ الخلاف في فهم النصوص، فهو استشهادٌ في غير محلِّه، لأنّها خاصةٌ بالخلاف الذي يؤدي إلى الحقدِ والبغضِ والتنابز، أو الخلاف الذي لا يتقيَّدُ أصحابه بالمنهج الصحيح الذي رسمه القرآن.

٥ ـ بيان حال رواة رجال الإسناد، وما يتعلَّق بتوثيقهم وتضعيفهم على وجه الإنصاف.

٦ ـ ولما كانت نسخ «الموطأ» كثيرة الاختلاف، فقد عرض لهذه الاختلافات، ومَيَّـزَ الصحيحَ منها من غيره.

٧ ـ تتبَّعَ الأوهام التي وقعت للشيخ علي القاري في شرحه لهذا «الموطأ».

وقد افتتح المؤلفُ رحمه الله شرحه هذا بمقدمة حافلة تضمَّنتْ ما يلي:

١ ـ تاريخ تدوين السنة النبوية، وبيانَ المصنفين الأوائل فيها، وتنوع تصانيفهم.

٢ ـ ترجمة الإمام مالك صاحب «الموطأ».

٣ ـ ذكر فضائل «الموطأ»، وسبب تسميته به، وما اشتمل عليه.

٤ ـ دفع توهم التعارض بين ما قاله الإمام الشافعي في حقِّ «الموطأ» بأنه أصحُّ الكتب بعد كتاب الله، وبينَ قولِ جمهور المحدثين: إن أصحَّ الكُتُب كتابُ البخاري ومسلم.

٥ ـ بيان اشتمال «الموطأ» على كثيرٍ من الأسانيد التي حكم المحدثون عليها بالأصحيّـة.

٦ ـ سرد أسماء الرواة المشهورين الذين رَوَوا عن مالك «الموطأ» وبيان أثبتهم فيه.

٧ ـ وصف نسخ «الموطأ» الستة عشر التي ورد وصفُها في كتب أهل العلم الذين تقدموه، وترجمة أصحابها، وذكر ما انفردت به كل نسخة منها عن غيرها من الزيادات.

٨ ـ إحصاءَ ما في «الموطأ» من الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمرسلة وأقوال التابعين.

٩ ـ بيانَ مَن قام بخدمة «الموطأ» من شرح أحاديثه، وبيان أحكامه، وتفسير غريبه، وترجمة رواته، ثم أدرج نفسَه في عداد من تولَّى شرحه، فترجم لنفسه بقلمه ترجمة عَرَضَ فيها لنشأته وبدءِ طلبه للعلم، وإجازة الشيوخ له، وتآليفه في مختلفِ العلوم.

١٠ـ ترجم للأئمة الثلاثة: محمد بن الحسن راوي «الموطأ» عن مالك، ثم لأبي يوسف، ثم لأبي حنيفة، وقد أطالَ في ترجمة الإمام أبي حنيفة، وعرضَ فيها لأقوال من تعرَّض له بجرحٍ لسببٍ من الأسباب، وردَّها كلَّها بحججٍ علمية موثقة تُبرِّئ ساحةَ هذا الإمام مما ألصقه به شانئوه وحاسدوه من اتهاماتٍ باطلة وافتراءاتٍ ناجمة عن تعصبٍ مقيت، وهوى متَّبع.

١١ـ بيانَ أوجه تفضيل رواية محمد بن الحسن للموطأ على رواية يحيى المصمودي وغيرها.

١٢ـ تعداد الأحاديث التي جاءت في «موطأ» الإمام محمد بن الحسن.

١٣ـ بيانَ الطريقة التي امتثلها الإمامُ محمد بن الحسن في هذا التأليف، وتفسير المصطلحات التي استعملها فيه.

هذه هي الفقرات التي جعلها المؤلف مقدمةً لشرحه العظيم هذا، ويحسن بنا هنا أن نشير بإيجازٍ إلى ما تميَّزَ به المؤلفُ في شرحه هذا من ميزات:

١ ـ تخريجُه للأحاديث الشريفة، وكلامُه على حال رواتها، وعلل إسنادها.

٢ ـ وفرةُ مصادره وتنوعها.

٣ ـ أمانتُه في ما نقله من المصادر، وعزوهُ إليها في كلِّ ما أخذه عنها.

٤ ـ دِقَّةُ استنباطه، وعمقُ فهمه للأحكام من النصوص، وقدرتُه الفائقة على استيعاب كلام الأئمة المتقدمين، والموازنة بينَ ما أُثِرَ عنهم، واختيار ما هو أقربُ إلى الصواب من أقوالهم، وقد كان في ذلك موفَّقاً غايةَ التوفيق، فعامَّةُ المسائل التي يُرجحها لا يَسَعُ الباحثَ المنصفَ إلا الاعترافُ بأحقيتها وصوابها.

٥ ـ تفنُّنُه في العلوم التي أتقنها، وتنوعُ معارفه، واتساعُ دائرة ثقافته، بحيث تحققت لديه مَلَكةٌ قوية، وخبرةٌ واسعة في استخراج الشاهد من النصِّ، وحُسْنِ استخدامه فيما هو آخذٌ بسبيله.

ولا ينقضي عجبُ الإنسان حين يُشاهدُ هذا الكمَّ الهائلَ من الكتب في العلوم المتنوعة التي ألّفها في زمن يُعَدُّ أقلَّ من القليل، فقد بلغت مؤلفاته ـ وهي كلها نافع ومفيد، وفي مسائل قد اضطربت فيها الأفهامُ، وهي بحاجة إلى من يكشف عنها اللثام، وينتهي فيها إلى رأي صحيح رجيح ـ بلغت ما يزيدُ على مئة مؤلَّف، وكان عمره حين وفاته دون الأربعين عاماً، فرحمه الله رحمةً واسعة، وجزاء خير الجزاء كفاءَ ما قدَّمه للأمة الإسلامية، من علم نافع، ومعرفة واسعة مفيدة.

وقد كانت النيةُ متجهةٌ لكتابة ترجمةٍ حافلةٍ للمؤلف، ولكنه ـ رحمه الله ـ قد أغنانا عن ذلك، فكتب لنفسه في هذا الكتاب ترجمةً واسعة ذكر فيها كلَّ ما

يتعلَّقُ بحياته من بَدْئِها إلى حين تأليفه للكتاب في سنة ١٢٩٣هـ، وكان عمره إذ ذاك تسعةً وعشرين عاماً، كما ترجم لنفسه في كتب أخرى من مؤلفاته أشرنا إليها في تعليقاتنا على الكتاب.

عملنا في الكتاب:

مع أنّ المؤلف ـ رحمه الله ـ قد اتبع المنهجَ العلمي في شرحه هذا من تخريج حديثٍ، وعزوِ نصٍّ إلى مصدره، وما إلى ذلك من الأمور التي ذكرناها، إلا أنه بقيتْ هناك أمورٌ ندَّتْ عنه رحمه الله لا بدَّ من تداركها، وأشياءُ مستجدة تتطلبُها قواعدُ التحقيق في هذا العصر، ليكون هذا الكتابُ في إخراجه وإصداره أقربَ ما يكون إلى الكمال، وتلخيصُ الأعمال التي قُمنا بها هي:

١ ـ ترقيمُ النص وتفصيلُه وتوزيعُه على نحوٍ يُسهِّلُ على القارئ فهمَ النص والمراد منه.

٢ ـ شَكْلُ الآيات والأحاديث شكلاً شِبْهَ كامل، وشكل ما يؤمن بضبطه اللبسُ من أسماء الأعلام والبلدان، والألفاظ.

٣ ـ تخريجُ الآيات الكريمة بوضع التخريج بين حاصرتين في صُلْبِ الكتاب.

٤ ـ عزوُ الأحاديث الشريفة إلى مواضعها من المصادر المنقولة منها، ورغبةً في التخفف من الحواشي وعدم إثقالها بالتعليقات فقد تمَّ عزو الأحاديث إلى مواضعها بإثبات رقمها بين حاصرتين في متن الكتاب، وذلك حينَ يُصَرِّحُ المؤلفُ باسم راوي الحديث، كأن يقول: أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود... ففي هذه الحال يُثبت رقمُ الحديث بعد اسم راويه، أما إذا ذكر مخرِّجي الحديث بالإجمال، كأن يقول مثلاً: أخرجه أصحابُ السنن، أو

أصحابُ الكتب الستة، أو الشيخان، فيثبت حينئذٍ التخريج والعزو بالتفصيل في الحواشي، لئلا نزيدَ في متن الكتاب زيادة كبيرة.

٥ ـ عزوُ النصوص المنقولة في الكتاب إلى مواضعها في مصادرها أيضاً، مما هو متوفرٌ لدينا، واتُّبعَ في ذلك الطريقة نفسها المتبعة في عزو الأحاديث الشريفة، فإذا صرَّح المؤلف باسم الكتاب كـ«تنوير الحوالك»، و«فتح الباري» أثبت حينئذ رقم الجزء والصفحة بين حاصرتين في المتن بعد اسم المصدر مباشرةً، وكذا إذا ذكر اسم المؤلِّف وحده وكان مصدرُه مشهوراً كثير الدوران في الكتاب، كأن يقول: قاله الحافظ، فيثبت بعده موضع قوله في «الفتح»، أو قاله السيوطي، فيثبت بعده موضع قوله في «التنوير»، أو قاله الزرقاني، فيُثبت بعده موضعه في «شرح الموطأ»، أو قاله العيني يعني في «البناية»، أما إذا ذكر اسم المؤلف كابن عبد البر مثلاً، ولا يُعرف في أيّ كتاب قوله الذي نقله عنه، فيثبت حينئذ اسم المصدر، والعزو إليه في الحاشية.

ويُستثنى من ذلك المصادر المرتبة معجمياً والتي يسهلُ الرجوع إليها، فقد أغنى ترتيبها عن العزو إليها، وذلك كـ«تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، و«الإصابة»، و«أسد الغابة».

٦ ـ مقابلةُ النصوص التي أوردها المؤلف على مصادرها، وذلك لتقويم ما وَقَع في الكتاب من تصحيف وتحريف، واستدراك ما وقع فيه من سقط، وكان العملُ على إثبات الصواب في متن الكتاب، وإثبات السقط بين حاصرتين، والإشارة إلى الخطأ الوارد في الأصل.

٧ ـ توضيحُ ما جاء في كلام المصنف من الإبهام في بعض الأحيان، وبيان ما وقع له من الأوهام، والتعريف ببعض الأعلام والفرق والمصطلحات العلمية.

٨ ـ بالنسبة للتعليقات التي وردت في هامش الأصل أُثبت جميعها في الحواشي.

ولا بُدَّ من التنويه بالجهود الطيبة التي قام بها الأساتذةُ الفضلاء الأستاذ محيي الدين نجيب والأستاذ محمد رضوان عُرقسوسي والأستاذ محمد بن يوسف الجوراني والأستاذ أحمد برهوم الذين بذلوا بإشرافنا في قسم التحقيق جهوداً مشكورة في استكمال جوانب التحقيق في هذا الكتاب مما له علاقة بالنسخ والترقيم والتفصيل وعزو النصوص إلى مظانها التي ذكرها المؤلف.

ونسأل الله سبحانه أن يرزقنا المعونة فيما نحن آخذون بسبيله، ويُوفقنا لتقديم كل ما هو نافع ومفيد لهذه الأمة، ويُكرمنا بنوال رضوانه، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

شعيب الأرنؤوط ـ محمد نعيم العرقسوسي

عمان: في غرة شعبان سنة ١٤١٢هـ.
الموافق ٥/ شباط سنة ١٩٩٢م

التعليق الـمُمجَّد

على موطأ الإمام محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي اصطفى من عباده رسلاً وأنبياء، وجعل أفضلَهم وأكملَهم خاتمُ الأنبياء، فهدى بهم الأممَ الطاغية، والفرق الباغية.

أحمَدُهُ حمداً كثيراً، وأشكرُه شكراً جميلاً، على أن أختارَ لأفضلِ أنبيائه وزراءَ ونُقباء وخُلفاء، وأبدالاً ونُجباء، من اقتدى بأحدهم اهتدى، ومن ترك سبيلهم ولم يتمسَّكْ بِسُنَنِهِمْ استحق الحُفرة الحامية.

وأشهدُ أن لا إله إلا هو وحدَه لا شريكَ له، وأن محمداً عبدُه ورسولُه، صاحبُ المعجزات الباهرة، اللهم صَلِّ عليه، وعلى آله، وصحبه، وتَبَعِه، إلى يوم الآخرة.

وبعد: فيقولُ عبدُه الراجي عفوَه القوي، معدنُ السيئات، ومخزنُ المخالفات، المُكنَى بأبي الحسنات، المدعو بعبد الحي اللَّكْنَوي، ابنُ مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم، أدخله الله دار النعيم:

لا يخفى على أولي الألباب أن أفضلَ العلوم علمُ السنة والكتاب، وأن أفضلَ الأعمال القيامُ بخدمتها، ونشرُ أسرارهما، وكثيراً ما كان يختلجُ في قلبي أن أشرح كتاباً في الحديث، وأكشِفَ أسرارَه بالكشف الحثيث، ليكونَ باعثاً لرضاء نبينا شفيع المذنبين، ورضاه رضا ربِّ العالمين، عسى الله أن يجعلني ببركته من الصالحين، ويحشرني في زُمرة المحدثين، مع الأنبياء، والصِّديقين.

إلا أن ضيقَ باعي؛ قد كان يُثَبِّطُني عن القيام في هذا المقام؛ إلى أن أشارَ إليه بعضُ مَنْ أمرُه حتمٌ، وإرشادُه غُنمٌ؛ أن أحشي «موطَّأ» الإمام مالك، الذي قال الإمامُ الشافعي في حقه[1]: ما على ظهر الأرض كتاب ـ بعد كتاب الله ـ أصحُّ من كتاب مالك، وأعلق عليه حاشيةً وافية، وتعليقاتٍ كافية، فتذكرتُ ما رأيت في المنام في السنة الثامنة والثمانين بعد الألف والمئتين من الهجرة، على صاحبها أفضلُ الصلاة والتحية: كأني دخلتُ في المسجدِ النبوي بالمدينة الطيبة، فإذا أنا بالإمام مالك جالساً فيه، فحضرتُ عنده، وصافحتُه، وقلتُ له: كتابُكم «الموطأ» لي فيه اختلاجاتٌ وشُكوك، أرجو أن أقرأه عليكم، لتنحلَّ تلك الشكوكُ، فقال فرحاً مسروراً: هاتِ به، واقرأه عندي، فقمتُ من هناك لأن آتي به من بيتي، فاستيقظتُ، وحَمِدْتُ الله على هذه الرؤيا الصالحة وشكرتُ، فكأن في هذه الرؤيا إشارةً من الإمام مالك إلى توجُّهي إلى «موطئه»[2]، والاشتغال بدرسه وتدريسه وشرحه، فلما تذكرتُ هذا، صمَّمْت عزمي بتعليقِ تعليقٍ عليه، وشددتُ مئزري لكتابة حاشيةٍ عليه.

وكان في بلادنا في أعصارنا من نسخه نسختان متداولتان: نسخة يحيى الأندلسي[3]، ونسخة محمد بن الحسن الشيبانيِّ، من أجَلِّ تلامذة الإمام أبي حنيفة لا زال مغبوطاً بالفضل الرحماني، فاخترت لتعليق «التعليق» النسخة الثانية لوجهين:

---

(١) ونقله ابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ٧٧. قلنا: وإطلاقه أفضلية الصحة على الموطأ إنما هو بالنسبة إلى المصنفات والجوامع الموجودة في زمنه كمصنفات سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة، والثوري، وأبي إسحاق، ومعمر، وابن جريج، وابن المبارك، وهو تفضيل مسلّم لا نزاع فيه.

(٢) في الأصل: بموطئه.

(٣) سيرد كلام المصنف عليها مع ترجمة يحيى هذا في الفائدة السابعة من فوائد مقدمته الآتية.

أحدهما: أن النسخة الأولى قد شرحها جمع من المتقدمين والمتأخرين[1]، ونسخة محمد لم يشرحها إلا الفاضلان الأكملان: بِيْري زاده (ت: ١٠٩٢هـ)، وعليٌّ القاري (ت: ١٠١٤هـ)، فيما بلغنا، وأنا ثالثهما[2] إن شاء ربنا، فاحتياجها إلى التحشِّي والشرح أكثر، ونفعُه أكملُ وأظهر.

وثانيهما: أن نسخة محمد مرجَّحة على «موطأ» يحيى لوجوه، سيأتي ذكرُها في المقدمة[3]، ونافعةٌ غاية النفع لأصحابنا الحنفية، خصَّهُمُ الله بالألطاف الخفية.

فشرعت في كتابه تعليق عليه، مسمَّى بـ«التعليق الـمُمجَّد على موطأ الإمام محمد» في شهر شوال من السنة الحادية والتسعين، حين إقامتي بحيدرآباد الدَّكَّن، صانه الله عن البدع والفتن.

وكتبتُ قريباً من النصف، وبلغتُ إلى كتاب الحج، ثم ببركته يسَّرَ[4] الله لي سفر الحجِّ، وسافرتُ في شوال من السنة الثانية والتسعين إلى الـحَرَمَين الشريفين مرة ثانية، رزقنا الله العودَ إليها مرة ثالثة، ومرة بعد مرة، إلى أن أتوفى في المدينة الشريفة.

---

(١) سيذكر المؤلف بعض من شرحها في الفائدة التاسعة من فوائد مقدمته الآتية، وانظر أيضاً «تاريخ التراث العربي» لسزكين ٣/ ١٣٤-١٣٨.

(٢) بل هو رابعُهم، فقد شرح «موطأ» محمد أيضاً عثمانُ بن يعقوب بن حسين الكماخي المتوفى سنة ١١٧١هـ، ويوجد من شرحه نسخة بخطه في مدينة سراي برقم ٣٢٥ في ٤٣١١ ورقة، وثمة نسخ أخرى منه ذكرها فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» ٣/ ١٣٩، والمؤلف لم يطلع على هذا الشرح.

(٣) عند ذكر الفائدة الحادية عشرة من فوائد المقدمة.

(٤) وقع في الأصل: يسره، وهو خطأ.

ثم رجعتُ في الربيع الأول من السنة الثالثة والتسعين إلى الوطن، حُفِظَ عن شرور الزمن، وابتُليتُ مدة بالأمراض العديدة التي ابتليت بها في تلك الأماكن الشريفة، إلى أن رزقني الله النجاةَ منها ببركة الأدعية، والأذكار المأثورة، لا بالأدوية المعمولة[1].

فاشتغلتُ بإتمامه مع زياداتٍ لطيفة فيما أسلفتُه، فجاء بفضل الله وعونه بحيث تنشرح به صدور الأفاضل، وتَنشَطُ به آذانُ الأماثل، وأرجو من إخوان الصفا، وخِلَّانِ الوفا، أن يُطالعوه بنظر الإنصاف، لا بنظر الاعتساف، ويُصلحوا ما وقع فيه من الخطأ والخلل، وما أبرئ نفسي من السهو والزَّلل، فإن البراءة من كل خطأ ليس من شأن البشر، إنما هو شأنُ خالق القوى والقُدَر، وأستغفرُ الله من زلة القَدَم، وطَغيان القلم، مما علمتُ، ومما لم أعلم، ورَحِمَ الله امرأً أصلحَ السهو والنسيان، ودعا لي بخير الدنيا والآخرة بحضرة الملكِ المنان.

---

(١) كان من هدي النبي ﷺ فِعْلُ التداوي في نفسه، والأمرُ به لمن أصابه مرضٌ من أهله وأصحابه، فقد روى مسلم في «صحيحه» (٢٢٠٤) من حديث جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ أنه قال: «لكلِّ داء دواءٌ، فإذا أصيب دواءُ الداء، بَرَأ بإذن الله عز وجل».

وفي المتفق عليه من حديث أبي هريرة رفعه «ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاءً».

وأخرج الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٤٥٣) من حديث أسامة بن شريك قال: أتيتُ النبي وأصحابه عنده كأنما على رؤوسهم الطير، فسلمتُ عليه، وقعدتُ، فجاءت الأعرابُ، فسألوه، فقالوا: يا رسولَ الله نتداوى؟ قال: «نعم تداووا، فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له دواءً غير داء واحدٍ الهرم».

وفيه أيضاً (٣٥٧٨) من حديث ابن مسعود رفعه: «إن الله عز وجل لم يُنزلْ داءً إلا أنزل له شفاءً عَلِمَه مَنْ عَلِمَه، وجهله من جَهِلَه» وهو حديث صحيح.

ففي هذه الأحاديث الصحيحة الأمر بالتداوي وأنه لا ينافي التوكل، كما لا ينافيه رفع داء الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها، قال ابن القيم: بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدراً وشرعاً، وأن تعطيلها بقدح في نفس التوكل، كما يقدح في الأمر والحكمة.

وقد جنحتُ في هذا التعليق إلى أمور يُحسنُها أربابُ الشعور:

أحدها: أنِّي لم أُبال بتكرار بعض المطالب المفيدة في المواضع المتفرقة، ظناً مني أن الإعادة لا تخلو عن الإفادة، مع أني كلما أعدتُ أمراً ذكرتُه؛ لم أجعلْه خالياً عن أمرٍ مفيد زدتُه.

وثانيها: أنِّي التزمتُ بذكر مذاهب الأئمة المختلفة، مع الإشارة إلى دلائلها بقدر الضرورة، وترجيح بعضٍ على بعض، ولَعمري، إنها طريقةٌ حسنة[1]، قلَّ من يسلُكها في زماننا، وإلى الله المشتكى من عادات جهلاء بلادنا، بل من صنيع كثير من فضلاء أعصارنا، حيث يظن بعضهم أنّ المذهبَ الذي تمذهب به مرجَّحٌ في جميع الفروع، وأن كلَّ مسألةٍ منه بريئةٌ عن الجروح، وبعضُهم يسعى في هدم بنيان المذاهب المشهورة، وينطقُ بكلمات التحقير في حق الأئمة المتبوعة، وأبرأ إلى الله من هؤلاء وهؤلاء، صلَّ أحدُهما بالتقليد الجامد، وثانيهما بالظنِّ الفاسد، والوهم الكاسد، يتنازعون فيما لا يَنفَعُهم، بل يضرهم، ويبحثون فيما لا يَعنيهم، وينادي منادي كلٍّ منهما في حقِّ آخرهما بالتكفير والتضليل، والتفسيق والتجهيل، ومع ذلك: يَحسَبون أنهم يحسِنون، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

---

(١) وهي الطريقة المثلى لإرشاد طلاب الحديث والفقه، فهي تعلمهم كيف ينقدون الأسانيد والمتون، وكيف يميزون الصحيح من غيره، وتدربهم على التفقه في الدين، وتربي فيهم ملكة الاستنباط، وتنقلهم من التقليد المحض المذموم في القرآن إلى الاتباع المقرون بالبصيرة والبرهان، وتحملهم على احترام جميع الأئمة المتبوعين، وتقدير اجتهاداتهم، والتنويه بفضلهم، وعدم جعل المسائل الخلافية سبباً للتفرق أو التعادي بين المسلمين، ولا التفاخر المفضي إلى ذلك.

ولعلمي، هذه الاختلافات الواقعة بين الأئمة في الفروع الفقهية، المأخوذة من اختلافات الصحابة، والروايات النبوية، ليس فيها تفسيقٌ ولا تضليل، ومن نطق بذلك، فهو أحقُّ بالتضليل.

وثالثها: أنِّي أسندتُ البلاغات والأحاديثَ المرسلة، وشيدتُ الموقوفةَ بالمرفوعة.

ورابعها: أنِّي أكثرتُ من ذكر مذاهب الصحابة والتابعين، ومَنْ بعدهم من الأئمة المجتهدين والمعتبرين، ليتنبَّه الهائمُ، ويَتَـيَـقَّظَ النائمُ، ويعلمَ أن اختلافَ الأئمة رحمة[1]، وأنّ لكل منهم قدوة.

وخامسها: أنِّي ذكرتُ تراجم الرواة وأحوالَهم، وما يتعلَّقُ بتوثيقهم وتضعيفهم، من دون عصبية مذهبية، وحميَّة جاهليةٍ، وربما تَجِدُ فيه تكراراً لا يخلو عن الإفادة، فإنَّ الإعادةَ لا تخلو عن ذكرِ اختلاف أو زيادة.

وسادسها: أنِّي قد وجدتُ نُسخَ «الموطأ» مختلفةً كثيرة الاختلاف، فذكرتُ اختلافَها، وبينتُ غير[2] الصحيح والصحيح منها، من دون اعتساف.

وسابعها: أنِّي نبهتُ على السهو والزلات التي صدَرَت من علي القاري في «شرحه»[3]؛ في شرح المقصود، أو تنقيد الرواة، خوفاً من أن ينظرَهُ أحدٌ ممن

---

(١) قال الإمام عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي صاحب «المغني» المتوفى سنة (٦٢٠هـ) في رسالته الشهيرة «لمعة الاعتقاد» ص٣٥ بتحقيق الأستاذ بدر البدر: وأما بالنسبة إلى إمام في فروع الدين كالطوائف الأربعة (يعني مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) فليس بمذموم، فإن الاختلاف في الفروع رحمة، والمختلفون فيه محمودون في اختلافهم، مثابون في اجتهادهم، واختلافُهم رحمةٌ واسعةٌ، واتفاقُهم حجةٌ قاطعة.

(٢) في الأصل: الغير، وما أثبتناه هو الوجه.

(٣) سيأتي الكلام عليه مع ترجمة مؤلفه في آخر الفائدة التاسعة في ذكر من علَّق على «موطأ» الإمام مالك.

ليس له حظٌّ في هذه الفنون، فيقع في الخطأ وسيِّئ الظنون، لا تحقيراً لشأنه، وكشفاً لنسيانه، فإني من بحار علمه مغترف، وبفضله معترف، والمتأخر وإن كان علمُه أوسع، وكلامُه أنفع؛ إلا أن الفضل للمتقدم والشرف للأقدم.

هذا وأسألُ الله تعالى خاشعاً متضرعاً أن يتقبَّلَ مني هذا التأليف وسائرَ تأليفاتي، ويجعلها خالصة لوجهه، وذريعةً لإقبال نبيه وسبباً لنجاتي، إنه على كلِّ شيء قدير، وبالإجابة جدير.

وكان ذلك حين كنت مغبوطاً بين الأقران والأماثل، ومحسوداً للأماجد والأفاضل؛ بالمنن الفائضة علي، والإنعامات الواصلة إلي: من حضرة مَنْ هو قمرُ أقمار الوزارة، نَوْرُ حديقة الرياسة، سحابٌ ماطرٌ للإنعام والإحسان، بحرٌ زاخر للإكرام والامتنان، سُدَّتُه الرفيعةُ ملجأٌ للأماجد والأفاضل، وعتبتُه العليَّة مَحَطُّ رحالِ الأماثل، يأتون إليه من كُلِّ مرمى سحيق، ويستفيضون من بحر فضله العميق، حقيق بأن يُنشد في حقه ما أنشده التفتازاني[1] في حق ملكه:

أَقَامَتْ فِي الرِّقَابِ لَهُ أَيَادٍ ... هي الأَطْوَاقُ والنَّاسُ الحَمَامُ

---

(١) هو الإمام الكبير مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني نسبة إلى تفتازان: بلدة بخراسان صاحب التصانيف السائرة، منها «التلويح» في أصول فقه الحنفية، وشرح «تلخيص المفتاح» في البلاغة، وشرح العقائد النسفية، والمقاصد وشرحها في أصول الدين، وحاشية علي الكشاف من أول القرآن إلى أثناء سورة يونس ومن سورة الفتح، وله غير ذلك من التصانيف هي مختلف العلوم التي تنافس الأئمة في تحصيلها والاعتناء بها، وكان قد انتهت إليه معرفة البلاغة والمعقول بالمشرق بل بسائر الأمصار، ولم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم، مات سنة (٧٩٢هـ) مترجم في «الدرر الكامنة» ٤/ ٣٥٠، و«البدر الطالع» ٢/ ٣٠٣-٣٠٥.

باسطُ بساطِ العدل والإنصاف، هادمٌ قصر الـجَوْر والاعتساف، هو الذي ضُرِبَ به المثلُ في حسنِ الانتظام والإفضال، وذُكِرَ اسمُه عند ذكر أرباب الإقبال، آصف السلطنة النظامية، وزير الدولة الآصفية، النواب مختارُ الملك سالارجنك تراب عليخان بهادر[1]، لا زالت أقمارُ دولته طالعة، وشموسُ إقباله بازغةً، اللهم كما منحتَ على عبادك بفضله ولُطفه، فامنُنْ عليه بعلو درجته في الدنيا والآخرة، وحفظه بحفاظتك من بليات الدنيا والآخرة، بحرمة نبيك سيدِ الأنبياء، وآله رؤوس الأتقياء.

(١) توفي في حيدرآباد بمرض الإسهال ليلة الجمعة الثلاثين من ربيع الأول من سنة ١٣٠٠. مترجم في «نزهة الخواطر».